الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة
للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
أكرا، غانا، 9 – 11 مارس 2020

Eco/STC/MAEPI (IV) /EXP/3

التقرير المرحلي عن إنشاء الؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي

أولا. معلومات أساسية

1. اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، المعروفة بمعاهدة أبوجا في يوليو 1991 في أبوجا، نيجيريا، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1994. كان الهدف من معاهدة أبوجا هو تنمية القارة للأجيال الحاضررة والقادمة من خلال استخدام المواراد البشرية والمالية المتاحة. وتتمثل أهدافها الرئيسية في " تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكامل الاقتصادات الأفريقية، من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتعزيز التنمية المحلية والذاتية المستدامة.

2. تنص معاهدة أبوجا على أن يتم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية خلال ستة مراحل تتوج، بين أمر أخرى، بتنفيذ الخطوة الأخيرة المتمثلة في إنشاء اتحاد نقدي أفريقي وإنشاء **البنك المركزي الأفريقي** وعملة أفريقية موحدة.

3. اعتمدت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في لومي، توجو في يوليو 2000 القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي التزم بموجبه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي استكمال المنظومة المالية للجماعة الاقتصادية الأفريقية مع إنشاء مؤسستين إضافيتين وهما: البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي. تنص المادة 19 من القانون التأسيسي على إنشاء ثلاث مؤسسات هي البنك المركزي الأفريقي وصنوق النقد الأفريقي والبنك الأفريقي للاستثمار. كما طلب المؤتمر من المفوضية في يناير 2016 في الخرطوم السودان بموجب المقرر (Assembly/AU/Dec.109) إجراء دراسة الجدوى لإنشاء سوق الأوراق المالية الأفريقية . تشكل هذه المؤسسات المالية الثلاث وسوق الأوراق المالية الأفريقية المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.

ثانيا. دور المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي في تمويل الثورة الصناعية الرابعة.

4. إن إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في يوليو 2019، فتح الطريق أمام الدول الأفريقية للشروع في تصنيع القارة. ضيعت البلدان الأفريقية الفرص التي أتاحتها الثورات الصناعية الثلاث الماضية لتوسيع قاعدتها الصناعية وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر وتوليد الثروة. إن الثورة الصناعية الرابعة لديها القدرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية بما يقدر بنحو 3,4 تريليون دولار أمريكي. تشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي سيضيف حوالي 15 تريليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030، منها 6,6 تريليون دولار أمريكي من زيادة الإنتاجية[1]. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تضع نفسها في وضع يتيح لها الاستفادة من الموجة الحالية من التصنيع من خلال تبني السياسات والاستراتيجيات الصحيحة.

5. يتطلب تمويل التصنيع قدرًا كبيرًا من التمويل، وفي هذا الصدد، لا يمكن التقليل من أهمية دور المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي التي تعتبر ذات أهمية قصوى، خاصة لجمع الأموال اللازمة للتصنيع، حيث استمرت مصادر التمويل التقليدية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الانخفاض على مر السنين. أدرك القادة الأفريقيون أهمية جمع الموارد المحلية لتمويل تنمية القارة، ولا سيما أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حدد الاتحاد الأفريقي عدة استراتيجيات لتعبئة الموارد المحلية لتمويل أجندة 2063، بما في ذلك أدوات التمويل الحالية والجديدة.

6. يعد إنشاء البنك الأفريقي للاستثمار عنصرا أساسياً في أدوات التمويل الجديدة حيث أنه سيسهل تطوير سوق رأس المال في القارة. إن تطوير أسواق السندات والأوراق المالية سيوفر رأس مال بديل طويل الأجل لتمويل تنمية أفريقيا. ستتطلب الثورة الصناعية الرابعة كميات هائلة من الاستثمار العام والخاص في تنمية القدرات

---

[1] Ndung'u، N.، & Signe، L. (2020). التقاط الثورة الصناعية الرابعة: أجندة إقليمية ووطنية ، في تقرير التبصر لأفريقيا 2020. مستمدة من https://www.brookings.edu/research/the-fourth-industrial-revolution-and-dititization-will-transform-africa-into-a-global-powerhouse/

البشرية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. فهناك مجموعة جديدة من المهارات والقدرات الابتكارية التي تعتبر المحركات الرئيسية للثورة الصناعية الرابعة، وينبغي للبلدان الأفريقية أن تتكيف بسرعة لضمان استفادة القارة من هذه الموجة من التصنيع. مع تقم التطور التكنولوجي، سيتعين على الحكومات العمل مع القطاع الخاص من أجل تمويل التكنولوجيات الجديدة والمحسّنة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وسيكون التكامل الإقليمي مفيدًا في خفض تكاليف الحصول على التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى خفض تكاليف المعاملات فيما بين البلدان.

7. يُعد النظام الأفريقي للدفع والتسوية الذي يدعمه البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والمعتمد في قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية التي عقدت في نيامي في يوليو 2019، لتعزيز التجارة عبر الحدود بالعملات المحلية ومعالجة قيود السيولة، مهما وحاسما في سياق التطبيق الناجح لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. في عالم يشهد عملية رقمنة سريعة، أصبحت التسويات السريعة للمعاملات التجارية ذات أهمية متزايدة لتلبية متطلبات السوق التي تصاحب التكامل والتجارة الإقليمية. تتعامل الدول الأفريقية بعملات متعددة، وقد تكون محاولة تسوية الأنشطة المتزايدة عبر الحدود أمر مرهقا. عادة، يتم استخدام عملة ثالثة (اليورو/ الدولار) لتسوية المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وتأخر المعاملات وارتفاع مخاطر تقلبات أسعار الصرف. في محاولة لحل هذه المشكلة، أصبح دور المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية القارية والإقليمية الأخرى أكثر أهمية، لأن من شأن البيئة المالية المتكاملة أن تسهل المعاملات عبر الحدود وتوفر بيئة للابتكار المالي والتنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
8. سيتطلب التشغيل الناجح للنظام الأفريقي للدفع والتسوية تعاونًا وثيقًا مستمرًا مع البنوك المركزية الوطنية والإقليمية الأفريقية الحالية، ريثما يتم إنشاء البنك المركزي الأفريقي القاري. إن توفير أنظمة الدفع والتسوية هو وظيفة جوهرية تؤديها البنوك المركزية تاريخياً. وفي العصر الرقمي، سيساعد التعاون الوثيق مع البنوك المركزية التي توفر الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لنظام دفع وتسوية يعمل بشكل جيد في تخفيف المخاطر المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود، بما في ذلك الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية.

ثالثا. التقدم المحرز في إنشاء المؤسسات المالية

9. تم تسجيل بعض التقدم، وإن كان بطيئًا، نحو إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي. إدراكا لأهمية المؤسسات المالية لحفز تعبئة الموارد المحلية لتنمية القارة، بُذلت جهود لتسريع المكاسب التي تحققت. وكان من الأهمية بمكان تعيين فخامة السيد نانا أدو دانكا أكوفو أدو كمناصر لإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، يتمثل دوره في التوعية والدعوة إلى إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، بهدف تسريع تنفيذها. كان تعيين المناصر بماثبة خطوة مهمة، لاسيما في معالجة بعض المخاوف التي أثارها المستجيبون في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديد أسباب بطء التصديق على الصكوك القانونية المنشئة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي. ومن القضايا التي سيقوم المناصر بمعالجتها انعدام الإرادة السياسية وقلة المعلومات والفهم. وفيما يلي بيان للتقدم المحرز حتى الآن بخصوص كل من المؤسسات المالية:

10. **البنك الأفريقي للاستثمار**: أُعتمد بروتوكول البنك الأفريقي للاستثمار في فبراير 2009 خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، بموجب المقرر (Assembly / AU / Dec.212 (XII))، في حين اعتمد نظامه الأساسي في وقت لاحق في فبراير 2010 خلال الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا (Assembly / AU / Dec.286 (XIV)). وحتى الآن، وقعت اثنتان وعشرون (22) دولة على الصكوك القانونية الخاصة بالبنك الأفريقي للاستثمار، وهي بنين، بوركينا فاسو، تشاد، كوت ديفوار، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، غينيا، ليبيا،

ليبيريا، مدغشقر، النيجر، السنغال، سيراليون، ساو تومي وبرينسيبي، توجو، زامبيا. وقد صدقت ست من هذه الدول على هذه الصكوك وهي: بنين، بوركينا فاسو، تشاد، الكونغو، ليبيا، توجو.

11. **صندوق النقد الأفريقي**: تم اعتماد البروتوكول والنظام الأساسي لصندوق النقد الأفريقي في يونيو 2014 خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في مالابو، غينيا الاستوائية بموجب المقرر ((Assembly / AU / Dec.517 (XXIII)). وقد وقعت على هذين الصكين حتى الآن اثنتا عشر دولة وهي: بنين، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، غانا، غينيا بيساون موريتانيا، ساو تومي وبرينسيبي، توجو، زامبيا. ولم تصدق عليهما سوى دولة واحدة وهي تشاد. وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الكاميرون في مارس 2019 على اتفاق المقر لاستضافة صندوق النقد الأفريقي.
12. **البنك المركزي الأفريقي**: راجعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية الجداول الزمنية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي، وذلك باستخدام تقرير رابطة البنوك المركزية الأفريقية عن تحسين معايير التقارب للاقتصاد الكلي لبرنامج التعاون النقدي الأفريقي كوثيقة مرجعية، وفقًا لتوجيهات اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل. بعد مراجعة الجداول الزمنية، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية اجتماعًا تشاوريًا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول معايير تقارب الاقتصاد الكلي والجداول الزمنية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي. قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارات متابعة لأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواصلة المناقشة حول مواءمة برامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع إطار تقارب الاقتصاد الكلي القاري. كان الإجماع المنبثق من المشاورة أنه ينبغي إنشاء معهد النقد الأفريقي كمسألة ذات أولوية للإشراف على تنفيذ معايير التقارب للاقتصاد الكلي من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
13. قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك نيجيريا المركزي بصياغة النظام الأساسي وهيكل معهد النقد الأفريقي، تحضيرا لإنشائه خلال العام. تم بحث مشروع النظام الأساسي والهيكل من قبل مكتب رابطة البنوك المركزية الأفريقية في فبراير 2020، والذي قدم مدخلاته وأوصى بتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.
14. **بورصة الأوراق المالية الأفريقية**: في محاولة للتعجيل بعملية تكامل أسواق الأوراق المالية الأفريقية، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة أسواق الأوراق المالية الأفريقية مفاوضات بشأن مذكرة تفاهم تهدف على وجه التحديد، إلى تمهيد الطريق أمام الطرفين للعمل سويًا بشأن التنمية الاقتصادية للقارة من خلال أسواق رأس المال. ترغب مفوضية الاتحاد الأفريقي في إشراك أعضاء رابطة الأوراق المالية الأفريقية في عملية التعجيل بإنشاء سوق الأوراق المالية الأفريقية، مع بعض أعضاء رابطة أسواق الأوراق المالية الأفريقية المشاركين في مشروع ربط أسواق الأوراق المالية الأفريقية. يتشابه المشروعان في سعيهما لتحقيق تكامل أسواق الأوراق المالية وأسواق رأس المال في القارة، مما يعزز أجندة التكامل الإقليمي الأفريقي في هذه العملية.

رابعا. التحديات:

15. تشمل التحديات الرئيسية أمام إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي بطء وتيرة التصديق على الصكوك القانونية. منذ اعتماد البنك الأفريقي للاستثمار في عام 2009 و صندوق النقد الأفريقي في 2014، لم تسجل أي من المؤسسات المالية العدد المطلوب من التصديقات للدخول حيز التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في التمويل لإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، مما يضر بشكل خاص بتشغيل معهد النقد الأفريقي الذي يعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي.

خامسا. الاستنتاجات والتوصيات

16. إن التقدم المحرز في إنشاء الاتحاد الأفريقي للصناعات المالية بطيء ويعوقه نقص التمويل الكافي والتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتصديق على الصكوك القانونية المنشئة لمؤسسة النقد العربي وصندوق النقد العربي الأفريقي. تشمل الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسريع التقدم ما يلي:

- تسهيل عمل مناصر الاتحاد الأفريقي لإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.
- الدعوة إلى التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية المنشئة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي من خلال استراتيجية اتصالات مكثفة؛
- التفاوض مع الحكومة النيجيرية ورابطة البنوك المركزية الأفريقية لتعبئة الأموال من أجل بدء تشغيل صندوق النقد الأفريقي؛
- تنفيذ مذكرة التفاهم مع رابطة الأسواق المالية الأفريقية لتسريع عملية إنشاء بورصة الأوراق المالية الأفريقية؛
- تنظيم ورش عمل لتوعية أصحاب المصلحة المعنيين بأهمية المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي؛
- الاستفادة من منابر المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوعية الدول الأعضاء حول أهمية وفوائد المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي؛
- العمل عن كثب مع الدول المضيفة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي في الدعوة إلى التصديق على الصكوك القانونية المنشئة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي؛
- البدء في تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة للتعجيل بوتيرة التوقيعات والتصديق على الصكوك القانونية للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.